**معًا على الطريق إلى اتخاذ قرارات مستنيرة بالبيِّنات بشأن الصحة في حقبة ما بعد الجائحة: مسوَّدة دعوة إلى العمل**

**من قبل أعضاء "شبكة السياسات المسندة بالبيِّنات" التابعة لمنظمة الصحة العالمية (EVIPNet)[1]**

يعترف أعضاء شبكة السياسات المسندة بالبيِّنات بما يأتي:

أ. أن اتخاذ قرارات مستنيرة بالبيِّنات أمر ضروري لتحسين صحة السكان وعافيتهم، ولتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، وكذلك الغايات المليارية الثلاث لمنظمة الصحة العالمية.

ب. بالنظر إلى أن الصحة تتأثر بشدة بعوامل وقطاعات وجهات فاعلة خارج قطاع الصحة، فهناك حاجة إلى اتباع نهوج تشمل الحوكمة بأكملها والمجتمع بأسره، وتشجيع أصحاب المصلحة[2] على التعاون عبر القطاعات والتخصصات والنظم الإيكولوجية الخاصة بالبيِّنات (وهذا يشمل مَن يشاركون في إنتاج أنواع مختلفة من البينات وترجمتها ونشرها واستخدامها) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقًا والمحددات الاجتماعية للصحة.

ج. لقد دعمت شبكة السياسات المسندة بالبيِّنات اتخاذ قرارات مستنيرة بالبينات في جميع أنحاء العالم منذ عام 2005، من خلال تبادل رؤيتهم لعالم تسترشد فيه عمليات صنع القرار في مجال الصحة روتينيًّا وبشفافية ببيِّنات عالية الجودة.

د. لقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء مرة أخرى على العلاقة بين البيِّنات والسياسات والمجتمع، والحاجة إلى أنواع مختلفة من البينات لتلبية متطلبات راسمي السياسات والمعلومات اللازمة لأصحاب القرار.

هـ. في الوقت نفسه، برزت بوضوح التحديات المتصلة بما سبق ذكره، وهو ما لم يتضح فقط في الانتشار السريع للبيِّنات المتنامية والمتغيرة ذات الجودة المتباينة، التي تنطوي أحيانًا على نتائج متضاربة، بل أيضًا في الاستخدامات المثيرة للشكوك للأدوات السياسية للمعارف في دعم القرارات المتعلقة بكوفيد-19 التي يتخذها صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم.

و. بعد مرور أكثر من 18 شهرًا منذ بداية جائحة كوفيد-19، فإن الوقت قد حان لحشد الزخم وتقييم واستكشاف الدروس المستفادة. وقد حان الوقت لرسم معالم الطريق أمام اتخاذ قرارات مستنيرة بالبيِّنات، سواء للطوارئ الصحية المستقبلية أو التحديات المجتمعية الأكثر روتينية.

وفي ضوء ما تقدَّم، تدعو "شبكة السياسات المسندة بالبيِّنات" الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية،[3] وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى الانضمام إليها في الالتزام بالإجراءات الآتية:

[1] تشمل الشبكاتِ الإقليميةَ ما يلي: شبكة السياسات المسندة بالبيِّنات المتاحة لأفريقيا (الإقليم الأفريقي لمنظمة الصحة العالمية)، وشبكة السياسات المسندة بالبيِّنات المتاحة للأمريكتين (الإقليم الأمريكي لمنظمة الصحة العالمية)، وشبكة السياسات المسندة بالبيِّنات المتاحة لأوروبا (الإقليم الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية)، والشبكة الإقليمية للمؤسسات المعنية بترجمة البيِّنات والبيانات إلى سياسات (إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط).

[2] ومن هؤلاء: الجهات الفاعلة الدولية، وواضعو السياسات الوطنية، والجهات الفاعلة دون الوطنية، ومنفذو السياسات، والبلديات، والباحثون، والممولون، ومقدمو الرعاية الصحية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، ووسائط الإعلام، والمواطنون، والوسطاء الآخرون مثل القائمين بالتواصل غير التقليدي بشأن البيِّنات، مثل قادة المجتمعات الدينية.

[3] ومنها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

1. **إضفاء الطابع المؤسسي على الهياكل والعمليات من أجل دعم اتخاذ قرارات مستنيرة بالبينات.**

وندعو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية إلى ما يأتي:

1.1 تقييم وإنشاء وتعزيز الهياكل والعمليات المؤسسية التي تتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات صانعي القرار، مع الاعتماد في الوقت نفسه على مجموعة من البيِّنات المصممة حسب السياق والقابلة للتنفيذ للاسترشاد بها في صنع القرار؛

2.1 ضمان أن تكون هذه الهياكل والعمليات (أ) قائمة على الطلب، (ب) أخلاقية، (ج) متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات بطبيعتها، (د) مكيفة مع السياق المحلي، (ت) في وضع يسمح لها بتنسيق مواردها بفعالية لتجنب ازدواجية إنتاج البيِّنات؛

3.1 دعم العمليات الروتينية والشفافة للإنتاج المشترك لاستخدام البينات في رسم السياسات والدعوة إليها والتي تراعي الإنصاف والشمول، وتعزز المشاركة المتعددة القطاعات لجميع أصحاب المصلحة، بما يشمل الأساليب المنهجية لاستخلاص المدخلات وإشراك المواطنين من أجل تشجيع الشرعية الديمقراطية والمساءلة والحوكمة الشفافة.

4.1 إظهار القيادة والالتزام باتخاذ إجراءات، مثل اعتماد قرار رسمي، لتسريع عملية صنع القرارات المستنيرة بالبيِّنات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والنهوض بها، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من أجل تحسين التأهب لحالات الطوارئ الصحية المستقبلية والتصدي لها، فضلًا عن التحديات المجتمعية الروتينية؛

5.1 تعزيز مناخ عملية صنع القرارات المستنيرة بالبينات وبناء الثقافة لهذه العملية، بحيث يمكن لأصحاب المصلحة والمؤسسات والمجتمعات – فرادى أو مجتمعين - تقدير البينات وفهمها والاستفادة منها روتينيًّا؛

6.1 تعزيز الرصد والتقييم لعمليات صنع القرارات المستنيرة بالبينات، وتشمل تقييم أثر التدابير، وتعزيز القاعدة المعرفية للأنشطة الخاصة بالاستفادة من البينات في رسم السياسات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وتحسين التدخلات، وتعزيز المساءلة والتعلُّم.

2. **استخدام قواعد ومعايير وأدوات عالية الجودة لتعزيز اتخاذ القرارات المستنيرة بالبيِّنات.**

نحن نشجع بقوة على:

1.2 أن تضع المنظمات الحكومية الدولية قواعد ومعايير وأدوات متفق عليها وتنشرها من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بالبينات، وضمان تنفيذ عمليات دقيقة وشفافة ومنهجية، تشمل وضع أداة تصف الخصائص الرئيسية للهياكل والعمليات المؤسسية الوطنية؛

2.2 أن تجمع المنظماتُ الحكومية الدولية وتنشر وتدعم توسيعَ نطاق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن أنشطة صنع القرار المستنيرة بالبيِّنات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وإتاحة الفرص لدعم الأقران والتعلم؛

3.2 أن تتعاون الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على الالتزام بمعايير صنع القرارات المستنيرة بالبينات.

**3. السعي لضمان توافر القدرة الوطنية والدولية على ترجمة البيِّنات والاستفادة منها في اتخاذ القرارات.**

نشدد على أهمية ما يأتي:

1.3 أن تقدم المنظمات الحكومية الدولية الدعم والمساعدة التقنيين للدول الأعضاء لتعزيز قدراتها المؤسسية الوطنية وهياكلها وعملياتها من أجل دعم عمليات صنع القرار المستنيرة بالبينات في الوقت المناسب وبطريقة سريعة الاستجابة، وبناء الثقة والشرعية بشأن صنع القرارات المستنيرة بالبينات؛

2.3 أن تضمن الحكومات تدريب كوادر وطنية، عبر طيف البيِّنات، على الاستفادة من البينات في صياغة السياسات، على سبيل المثال عن طريق تشجيع إدراج دورات صنع القرارات المستنيرة بالبينات في المناهج الدراسية للجامعات، وغيرها من البرامج التدريبية العادية؛

3.3 أن تزيد الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أوجه التآزر والقدرات المنهجية من خلال تعزيز التعاون عبر النظام الإيكولوجي المعتمد على البيِّنات، والابتعاد عن الأساليب المنعزلة، لتنسيق وإدماج البحوث والبيانات والخبرات عبر أصحاب المصلحة والقطاعات بطرق شفافة، من أجل اتخاذ قرارات أكثر فعالية وفي الوقت المناسب؛

4.3 أن تضمن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية التمويل المستدام والحوافز لأنشطة صنع القرار المستنيرة بالبيِّنات.

**4. السعي لضمان إتاحة البيِّنات في الوقت المناسب وملاءمتها لرسم السياسات، لا سيما في حالات الطوارئ.**

نحن ندعو إلى:

1.4 أن تطوِّر المنظمات الحكومية الدولية وتوفر المنافع العامة العالمية، مثل توليفات البينات العالمية ذات التوقيت المناسب والجودة العالية، والمبادئ التوجيهية التي يسهل تكييفها والاستفادة منها في المستويات المحلية؛

2.4 أن تشكل المنظمات الحكومية الدولية وسائر أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين والوطنيين مستودعات شاملة للبيِّنات، وأن تحافظ عليها لإتاحة الوصول إليها بسهولة وبتكلفة ميسورة للبلدان من جميع مستويات الدخل؛

3.4 أن تُشجِّع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على الدعوة إلى " العلم المفتوح"، وهي حركة تهدف إلى إتاحة البحوث العلمية، وضمان أن يكون بمقدور راسمي السياسات الوصول بسهولة إلى مصادر البيِّنات الصحية في سياقها.

ونحن نشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على دعم شبكة السياسات المسندة بالبيِّنات، من أجل وضع خطط التنفيذ (والموارد اللازمة لدعمها) لكل توصية من هذه التوصيات الأربع الرئيسية.